الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024

بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في

تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

(عدد 2025/05)

رئيس لجنة المالية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان مقرر اللجنة: محمد بن حسين

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

(عدد 2025/05)

- تاريخ ورود المشروع: 03 فيفري 2025
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 05 فيفري 2025
- جلسة اللجنة: جلسة الخميس 29 ماي 2025 للاستماع إلى ممثلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وجلسة الخميس 19 جوان 2025 للاستماع إلى مدير عام الديوان الوطني للحماية المدنية وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين

رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرّر اللجنة: محمد بن حسين

تقرير لجنة المالية والميزانية

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

I ـ الاطار العام للمشروع :

يندرج تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية في إطار جهود الدولة الرامية إلى الاستعداد والتوقي لمجابهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيّرات المناخية خاصة بعد الفياضات وموجات الحر والحرائق التي بدأت تجتاح البلاد في السنوات الأخيرة سواء على مستوى إعداد الاستراتيجيات الوطنية أو من خلال توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني.

II ـ أهداف المشروع وعناصره :

يهدف المشروع الى دعم قدرات تدخل الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال انجاز العناصر التالية:

- **بناء المقر الاجتماعي للديوان الوطني للحماية المدنية:**

أقرت دراسة جدوى المشروع بضرورة بناء مقر اجتماعي جديد للديوان باعتبار أن ضيق المقر الحالي المستغل على وجه التسويغ لا يسمح بتجميع كل الإدارات في مكان واحد وهذا ما أثر في نجاعة تدخل الديوان وتسبب في ارتفاع كلفة التسيير. وسيمكن بناء مقر جامع لكل الإدارات من تخصيص طابق لقاعة العمليات ومركزين لمعالجة نداءات الاستغاثة وقاعة لتنسيق عمليات التدخل وقاعة

أخرى خاصة بالأزمات ذات الطابع الوطني كما سيتم تهيئة فضاء اخر سيستغل كمطعم خاص بالأعوان والاطارات.

- **تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة:**

تتوفر المنظومة الحالية للتصرف في طلبات النجدة على مركز عمليات في المقر الحالي للديوان، و24 مركز نداء في الإدارات الجهوية ورقم طوارئ وطني واحد (198). ويعمل النظام الحالي في معظمة بطرق يدوية لا تؤدي بالضرورة الى تطبيق نفس الإجراءات من طرف كل العاملين بالمنظومة ولا يمكن من تطوير لأي منظومة تترك اثرا "traçabilité" لمختلف التدخلات وتسمح بتوفير إحصائيات في الغرض. وبالتالي تأكدت أهمية إرساء منظومة تصرف رقمية وذلك من خلال اقتناء تجهيزات وبرمجيات تضمن نجاعة وسرعة في التدخل وتمكن في التدخل وتمكن من توفير كل المعطيات والمعلومات اللازمة.

- **بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية:**

تعتبر هذه الوحدة فريق النخبة بالنسبة للديوان ويتمثل مجال تدخلها أساسا في عمليات الإنقاذ المعقدة والتدخل عند الكوارث الكبرى الطبيعة أو الصناعية وتقديم الدعم في بعض العمليات الخاصة لباقي أعوان الحماية المدنية. ويفضل حصولها على شهادة اعتماد من " INDARAG-THE International Search and Rescue Advisory Group"تمكنت هذه الوحدة المختصة من المشاركة في عمليات انقاذ بالخارج (تركيا وسوريا وليبيا لعام 2023 وحده)

ولتمكينها من التدرب وتنفيذ المهام الموكولة إليها بأقصى قدر من الكفاءة والنجاعة، ستستفيد هذه الوحدة من انشاء قاعدة رئيسية ووحدة مختصة فرعية. كما سيمكن هذا المشروع من توفير وسائل تدخل وتجهيزات ذات القيمة الإضافية العالية التي ستساهم في تطوير قدرات تدخل الوحدة في العمليات الميدانية.

- **بناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة:**

أقرت دراسة الجدوى هذا العنصر في المشروع لتلافي النقائص الموجودة لحد الأن فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة بهذه المدرسة حيث طغى على التكوين الجانب النظري بسبب قلة الإمكانيات. وبالتالي سيمكن المشروع مدرسة التكوين القاعدي من طرق تكوين تعتمد على محاكاة الأوضاع الميدانية القريبة من الواقع.

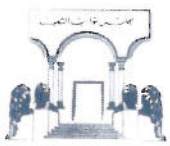

III ـ الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع :

تعهد مهمة تنفيذ المشروع الى الديوان الوطني للحماية المدنية الذي يتولى احداث وحدة التصرف تعنى بمتابعة جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز كافة مكونات المشروع.

- **مبلغ التمويل:**

سيتم تمويل المشروع بواسطة قرض مباشر لفائدة الدولة بقيمة 50 مليون أورو ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، يتم وضعه في شكل هبة على ذمة الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك بمقتضى اتفاق يبرم في الغرض.

كما تجدر الإشارة الى انه تم تخصيص هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 1،5 مليون أورو لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني لمختلف عناصره وذلك بالتعاون مع Expertise France.

- **شروط التمويل:**

تتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي:

ـ نسبة الفائدة:

يتم تحديد او تثبيت نسبة الفائدة عند كل عملية سحب بناء على العملية التالية:

-نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (تم تحديدها ب2.87%بالنسبة لهذا القرض) + -فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC10) بين تاريخ امضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة.

ـ فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة امهال بـ 7 سنوات،

ـ عمولة تعهد: 0,25 % تحسب على المبالغ غير المسحوبة، بعد انتهاء أجل 6 أشهر من تاريخ التوقيع.

ـ عمولة دراسة ملف: 0,25 %،

ـ آخر أجل لسحب القسط الأول: 24 /2025/09.

ـ اخر اجل لسحب مبلغ القرض: 2030/12/31.

II.أعمال اللجنة:

استمعت لجنة المالية والميزانية في جلستها المنعقدة يوم الخميس 29 ماي 2025 إلى ممثلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط. حول مشروع هذا القانون على ضوء ما ورد من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وفي مستهل الجلسة، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مشروع القانون يندرج في إطار دعم جهود الدولة لمجابهة الكوارث الطبيعية، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتأثيراتها كالفيضانات والحرائق. وأكدوا أن الاتفاقية تدعم الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال وتوفر الإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني وتطوير جاهزية الديوان لحماية الأشخاص والممتلكات والثروات الطبيعية. ويهدف إلى دعم قدرات تدخل الديوان على عدة مستويات تنظيمية ووظيفية وتكوينية، ويرتكز على أربعة عناصر أساسية تتعلق ببناء المقر الاجتماعي للديوان وتطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة وبناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية وبناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة.

وأضافوا أنّ هذا التمويل هو الأول من نوعه مع الوكالة الفرنسية للتنمية، واستغرقت دراسة مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية سنوات، حيث تم إنجاز دراسة جدوى سنة 2023 لتحديد الاحتياجات وتدقيق الجوانب الفنية والمالية، وأفضت إلى أن الانجاز سيحقق قيمة مضافة في قدرات تدخل الديوان ويمكّنه من نقلة نوعية في الجاهزية واسداء الخدمات.

والديوان الوطني للحماية المدنية هو الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع، وتم إحداث وحدة تصرف لمتابعة إجراءات إنجازه.

وفيما يتعلق بالتمويل، ذكّروا أن القرض يبلغ 50 مليون "أورو"، وهو قرض مباشر للدولة يوضع تحت تصرف الديوان بمقتضى اتفاقية بين وزارة المالية والديوان، مع هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 1،5 مليون أورو لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني لمختلف عناصره بالتعاون مع "إكسبيرتيز فرانس". وأكدوا على أهمية العلاقة مع الوكالة الفرنسية للتنمية كشريك لتونس منذ سنة 1992 في مجال التنمية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم القطاعين العام والخاص والتعاون الفني.

وأكدوا أن نسبة الفائدة تفاضلية، والنسبة المرجعية للقرض تبلغ 2.87%، مع تحديد نسبة الفائدة النهائية عند كل عملية سحب بناءً على الفارق بين "التيك ديس (TEC10) " بين تاريخ امضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة، وحدّدت فترة السداد بـ20 سنة، منها سبع سنوات امهال، مع عمولة تعهد بـ0.25% وعمولة دراسة ملف بـ0.25%، مع الإشارة إلى أنّ آخر أجل لسحب القسط الأول هو 24 سبتمبر 2025، مما يستدعي إتمام الموافقة والإجراءات قبل هذا التاريخ، وآخر سحب لكامل القرض في 2030، مما يؤكد أن فترة إنجاز المشروع تتراوح بين خمس وسبع سنوات.

وفي تدخلهم، وضّح ممثلو الديوان الوطني للحماية المدنية أنّه رغم الزيادة التدريجية في ميزانية الديوان منذ سنة 2011، فهي غير كافية ولم تمكّن من تجاوز الصعوبات والنواقص في الاستراتيجيات والتكوين ونظام المعلومات والإدارة، مما حدّ من سرعة وفاعلية تدخله خاصة في الفيضانات المدمرة والحرائق الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتعتبر بلدان البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تتأثر بالتغيرات المناخية والكوارث، وهناك توقعات لارتفاع الحرارة بخمس درجات وفيضانات كبرى بحلول 2050 مثلما أثبتته الدراسات، وهذا يستوجب الاستعداد لضمان التدخل السريع وحماية المواطنين. وأكدوا أنّ تدخل ديوان الحماية المدنية يتوزع إلى مراحل قبل وأثناء وبعد الكارثة لتأمين العودة إلى الحالة الطبيعية.

ومن جهة أخرى، أفادوا أنّ الديوان الوطني للحماية المدنية يؤمن عمليات الإنقاذ العادية والتدخل في حالات الكوارث في تونس وكذلك يتدخل في مساعدة الدول الصديقة بفرق خاصة.

وفيما يتعلق بتعصير ديوان الحماية المدنية، وضّحوا أنّه لا يقتصر على اقتناء تجهيزات أو بناء مرافق، بل يتعلق مباشرة بحماية الأرواح والممتلكات، باعتبار أنّ الديوان يمثّل الواجهة الإنسانية والأمنية للدولة وخط الدفاع الأول في مواجهة الكوارث والحوادث والحرائق.

وتتمثل أهداف المشروع في بناء مقر جديد للديوان، باعتبار أنّ المقر الحالي على وجه التسويغ بكلفة 700 ألف دينار سنويا، حيث أن الحماية المدنية كانت تتبع الحرس الوطني حتى سنة 1993 وبعض إداراتها متواجدة في ثكنات الحرس. والهدف هو استكمال بناء الديوان وتجميع اداراته. وأكدوا أن مقر الديوان ليس بناية إدارية بل هو بناية عملياتية ومركز قيادة.

كما يهدف إلى تشييد المدرسة الوطنية للحماية المدنية بالزريبة، حيث أن مدرسة جبل الجلود التي تم انشائها سنة 2012 أصبحت غير قادرة على استيعاب المتدربين، مما أثر على التكوين. وهذا الهدف سيمكن من تعزيز التكوين والجاهزية، ويوفر تخصصات تتطلب تدريباً خاصا وتستقطب متدربين من الخارج بمقابل.

كما سيتم تركيز منظومة التصرف في النجدة (الرقم 198)، وهي منظومة شاملة لتحليل وتوجيه المعدات والأفراد والدعم اللوجستي، وتشييد قاعة مركزية متطورة للتسجيل والمتابعة ومساعدة المواطن بشكل أفضل والتقليص من التأخير وتوفير الإمكانيات، خاصة في التدخلات الكبرى.

ومن أهدافه كذلك بناء الوحدة المختصة لتعزيز قدرات التدخل وطنياً ودولياً، وأضافوا أن الوحدة المختصة في الزلازل والتدخلات الكبرى موجودة حالياً في ثكنة الحرس الوطني، وسيمكّن التمويل من نقلها إلى ولاية بن عروس. وفي هذا السياق، ذكّروا بحصول الوحدة على اعتراف دولي من خلال تدخلاتها في تركيا وسوريا وليبيا، وسيتم إنشاء وحدة مختصة أخرى في الجم بولاية المهدية لتحقيق اللامركزية وضمان تدخل أسرع.

هذا وقدّموا لمحة عن توزيع القرض حيث يُرصد 0.5 مليون دينار للمساندة، و20 مليون دينار لمدرسة الزربية، و4 مليون دينار للوحدة المختصة بالجم، و20 مليون دينار لتحديث المنظومة العملياتية، و44 مليون دينار للمقر الاجتماعي، و67 مليون دينار للتجهيزات، و10 مليون دينار للوحدة المختصة ببن عروس.

وخلال النقاش، اعتبر النواب أنّ العرض لم يتضمن استراتيجية الديوان في الحماية المدنية على المدى البعيد وينقصه بعض التدقيق والتفصيل. واعتبروا أن هذا يتطلب مزيداً من التوضيح، وبناء على ذلك طلبوا الاستماع إلى المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية للتحاور حول استراتيجية الديوان في تطوير خدمات الحماية المدنية وذلك في إطار الموافقة على القروض التي لها النجاعة المدروسة.

كما تساءلوا عن برنامج الديوان في إطار المخطط التنموي 2026-2030، خاصة فيما يتعلق باستخدام الطائرات والروبوتات في اكتشاف وإطفاء الحرائق لتقليل الخسائر البشرية والمادية، واستوضحوا عن الاتفاقيات الدائمة مع الدول المجاورة مثل الجزائر للتعاون الحيني في إطفاء الحرائق الحدودية.

وانتقد بعض النواب بطء التدخل في عديد الحالات التي حالت دون إنقاذ الأرواح والممتلكات، إضافة إلى عدم تأهيل وصيانة عديد المقرات الجهوية والمعدات والتجهيزات. وأكدوا على النقص في تكوين السباحين المنقذين وضعف المنحة التي يتقاضونها.

واعتبروا أنّ المقر الاجتماعي يمثّل القلب النابض للإدارة، يضمن تدفق المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ويتطلب تجهيزا بأحدث التقنيات، واقترح بعض النواب استخدام نظم المعلومات

الجغرافية لتحديد الموقع الأمثل بناءً على مناطق الكوارث. ودعوا إلى التفكير في استخدام "الدرون" لمسح الحرائق وتوفير معلومات آنية.

وتساءل بعض النواب عن المقاييس في اختيار الجم مقراً للفرقة المختصة الثانية، ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز مقرات الديوان في عديد الجهات المعرّضة أكثر من غيرها للكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، اعتبر بعض النواب أن استراتيجية الديوان في إحداث المقرات ليست مبنية على أسس علمية وواقعية. واستشهدوا على ذلك بمدينة الصخيرة، التي ليس فيها مقرا للحماية المدنية بالرغم أنّها تبعد عن صفاقس فقط 90 كم و50 كم عن قابس، وبها مؤسسات صناعية بترولية وفوسفاطية.

وفيما يتعلق بالجوانب الفنية للقرض، اعتبر النواب أنّ شروط القرض مقبولة، ورأى البعض الآخر أن توجه الدولة للاقتراض لبناء مقر للحماية المدنية لا يتلاءم مع سياسة التعويل على الذات والتقشف. وتساءل بعض النواب عن أسباب تسويغ مقر للحماية المدنية في حين أن هناك إمكانية استغلال أملاك الدولة المسترجعة. واعتبروا أن بناء وحدات في المناطق الداخلية التي تفتقر لسيارات الإسعاف أولى من بناء مقر بـ44 مليون دينار.

واعتبر أحد النواب أنّ "الوكالة الفرنسية للتنمية" تخدم المقاولات الفرنسية وتفرض تصورات فرنسية على المشاريع، وتغيب المجتمع المدني. واستشهد بمشروع محطة باردو الذي تموّله الوكالة، والذي تجاهل المجتمع المدني ودمر تاريخ المنطقة. وانتقد غياب الشفافية وعدم احترام المواطنين.

وفي ذات السياق، اعتبر أن مؤسسة "إكسبيرتيز فرانس" (التي ستتلقى 1.5 مليون يورو لمرافقة المشروع)، أنها ذراع وزارة الخارجية الفرنسية، ومشيراً إلى الانتقادات الموجهة لها عالمياً بخصوص قلة الشفافية في إدارة المشاريع واختيار الشركاء المحليين، وفرض المقاربات والنماذج الفرنسية على السياقات المحلية دون مراعاة الاحتياجات التونسية. واستشهد بمثال بناء محطات المترو في باردو التي تشبه "ملاجئ نووية" بدلاً من أن تعكس الطابع التونسي الأصيل، وبمشروع إعادة تأهيل متحف قرطاج الوطني (30 مليون يورو) الذي تشرف عليه "إكسبيرتيز فرانس" والذي يواجه مشاكل ويثير مخاوف حول السيادة الوطنية.

وفي ردّهم عن استفسارات وملاحظات النواب، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أسباب اللجوء للاقتراض في ظل الوضع الحالي للمالية العمومية، حيث أن كل قرض تفرضه حاجة مؤكدة ويخضع الى مراقبة ومتابعة في استعماله من قبل الجهاز التنفيذي ونواب الشعب لضمان تحقيق أهدافه ويخضع لرقبات متعددة (الرقابة العامة المالية ومحكمة المحاسبات والممول نفسه)، مع تقييم مردودية المشاريع.

وفيما يتعلق بنسبة الفائدة، أوضحوا أن الصيغة المعتمدة من الوكالة ثابتة، وهي نسبة تفاضلية. والقرض لا يتعلق فقط ببناء المقر، بل يهدف لتحقيق نقلة نوعية للديوان، وتقديرات الكلفة لكل عنصر مبنية على دراسة جدوى. وستسدد الدولة هذا القرض من ميزانيتها، حيث أن الديوان لا يملك حالياً الموارد الكافية لسداد القروض، وأشاروا إلى إمكانية مراجعة تعريفات خدمات الديوان لتمكينه من تحقيق إيرادات ذاتية في المستقبل.

وبخصوص التعامل مع الوكالة الفرنسية للتنمية، فهي شريك تونس منذ أكثر من 30 عاماً. وتسعى الحكومة إلى تنويع الشركاء (الصين، ألمانيا وغيرها)، وكل شريك له خصوصياته.

وفيما يتعلق ب "إكسبيرتيز فرانس"، فهي وكالة تعاون فني حكومية فرنسية، مثل "GIZ" الألمانية. وتعتمد وزارة الاقتصاد والتخطيط إجراءات تنافسية في اختيار الوكالات، والجانب التونسي (لجان القيادة والتوجيه) له دور في قبول أو رفض ما تقدمه هذه الوكالات.

وعن مشروع "RFR" في باردو، فقد تم اقراره في مجلس وزاري، وينفذ الممول قرارات الجانب التونسي، وعبرت الوكالة الفرنسية للتنمية عن استعدادها لمواصلة تمويل المشروع لإكماله وتحقيق أهدافه.

ومن جهتهم، وضّح ممثلو الديوان الوطني للحماية المدنية بخصوص المقر الاجتماعي أنه مقر قيادة عملياتية حيوي، وتكلفة إنجازه المقدّرة بـ 44 مليون دينار قد لا تكون كافية لمبنى متخصص مساحته 3800 م2 يعمل على مدار الساعة في كل الظروف.

وفيما يتعلق بمدة الإنجاز، ذكّروا أنّ مدة الإنجاز تنتهي في ديسمبر 2031، وأن طلبات العروض لبعض المعدات جاهزة، وكذلك الشأن بالنسبة للدراسات الأولية للمقر ومدرسة الزريبة.

ويتم اختيار مواقع المشاريع وتوزيع التجهيزات على أساس "سيناريو وطني لتغطية المخاطر". وشددوا على أهمية التكوين (العاملين والمواطنين والمتطوعين).

كما قدّموا تفصيلا عن أنواع المعدات التي سيتم اقتناؤها على غرار سيارات إسعاف رباعية الدفع (للصحراء والمناطق الوعرة والثلوج)، ورافعات صغيرة ومتوسطة (20 و30 طناً) لتوزيعها بشكل أوسع على الجهات، و"درون" (اثنتان لكل ولاية مع بطاريات احتياطية)، وشاحنات حاملة للحاويات المتخصصة (للمياه والخيام والأكسجين ومعدات الإنقاذ)، وتجهيزات للمواد الخطرة (الكيميائية والنووية).

وفيما يخص التعاون مع الجزائر، أفادوا أنّ هناك عمليات بيضاء مشتركة لإخماد الحرائق الحدودية. ويعتمد الديوان حالياً على طائرات الجيش ويتجه نحو استخدام "الدرون" للاستطلاع وتحديد الموقع الجغرافي الدقيق للمتصلين لسرعة الاستجابة.

وبتاريخ 19 جوان 2025، استمعت اللجنة إلى المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية الذي كان مصحوبا بممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقدّم المدير العام للديوان عرضا حول استراتيجية الحماية المدنية في تطوير نشاطها العملياتي وتطوير جودة خدمات الطوارئ، وبيّن دور الحماية المدنية في مجابهة الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والتلوث البحري والمخاطر التكنولوجية والثلوج والجوائح والأزمات الإنسانية والزلازل والانهيارات. وقدّم معطيات حول التوزيع الجغرافي الحالي لوحدات الحماية المدنية بكامل الجهات ويبلغ عددها 125 وحدة (24 إدارة جهوية و76 فرقة و11 مركز حماية مدنية و13 مركز متقدم ووحدة مختصة).

كما استعرض النشاط العملياتي للحماية واستعدادات الديوان في مجال مجابهة الحرائق لصائفة 2025 وفي مجال مجابهة النجدة بالطرقات لصائفة 2025 واحصائيات حول تدخلاته خلال سنة 2024.

ووضّح التحديات التي تعترض تدخلات الديوان على غرار التطور السنوي الهام في عدد طلبات الطوارئ مع محدودية الاعتمادات المرصودة وتنامي عدد الكوارث الطبيعية والاخطار الجسيمة وفقا للتغيرات المناخية واستفحال ظاهرة الاحتباس الحراري.

واستعرض استراتيجية الحماية المدنية لتطوير جودة خدمات الطوارئ قصد ضمان سرعة وصول المعلومة وتعميمها واستغلالها وضمان تأمين تدخل نجدة وإنقاذ ناجع وحوكمة للموارد وذلك عبر تقليص آجال التدخل وتوفير وسائل ومعدات التدخل اللازمة وتوفير العنصر البشري المختص وضبط مخططات خصوصية للمخاطر والكوارث الاستثنائية.

كما قدّم المخطط الوطني لتحليل الأخطار والحد منها والذي يرمي أساسا إلى تغطية 70% من متساكني كل ولاية بخدمات إسعاف في أجل لا يتجاوز 10 دقائق وفقًا للتوصيات الدولية العلمية الطبية، علما وأن مجلة الوقاية من مخاطر الحريق والفزع تنص على أنه يتعين على كل مؤسسة هامة توفير معدات وتجهيزات التدخل الأولي التي تسمح بمنع انتشار الحريق وتوسعه لمدة لا تقل عن 20 دقيقة.

وأضاف أنه تم إحداث وحدات جديدة للحماية قصد تقليص آجال التدخل مع العلم وأن إحداث الوحدات الجديدة يتم وفقا لمعايير محددة، حيث يتم إحداثها في المعتمديات التي يزيد عدد سكانها عن 20.000 نسمة مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد المخاطر الخصوصية (فياضانات/ مخاطر تكنولوجية / جزيرة / غابات / مناطق حدودية...).

وتعرّض للمعايير المعتمدة في ترتيب أولوية إحداث الوحدات الجديدة وقدّم معطيات حول مراحل إنجاز مشروع بناء وحدة جديدة، حيث تستغرق حوالي 12 شهرا وكذلك مخططا لبرنامج وظيفي نموذجي لإحداث فرقة حماية تبلغ تكلفتها الجملية 3,894 مليون دينار.

واعتبر أن المخطط الوطني ساهم بشكل واضح في تحديد حاجيات الديوان الوطني للحماية المدنية من موارد بشرية وتفعيلها ضمن برنامج سنوي للانتدابات. وقدّم معطيات حول الأسطول الحالي من شاحنات إطفاء وشاحنات نجدة بالطرقات وسيارات نجدة بالطرقات وسيارات إسعاف. واستعرض كذلك مشروع نظم تدفق المعطيات المعلوماتية.

هذا وأكدّ المدير العام للديوان أنّه يجب الترفيع في ميزانية الديوان لدعمه ماديا وبشريا وتخصيص برنامج انتداب استثنائي لتفادي النقص الحاصل مما يسمح بتنفيذ استراتيجية الديوان الوطني للحماية المدنية وتطوير جودة خدمات الطوارئ.

ودعا إلى فتح باب الترشح لصنف الاشبال بالتقليص من سن 18 سنة إلى 13 سنة بهدف تربية الناشئة على حب التطوع في خدمة الحماية المدنية وتشجيع المتطوعين للمشاركة في التدخلات الهامة والبقاء على ذمة الحماية المدنية وتمكينهم من منحة تشجيعية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مجهود الحماية المدنية ودورها الهام في الحالات العادية وفي حالات الكوارث الطبيعية والبشرية واعتبروا أن العرض المقدم شافيا تضمن كل التوضيحات لفهم استراتيجية الحماية المدنية والنشاط العملياتي وتطوير جودة خدمات الطوارئ. واعتبروا أن الشروط المالية للقرض ليست مجحفة وأن حاجيات الحماية لتمويل تدخلاتها تتجاوز بكثير مبلغ هذا القرض.

ودعوا إلى مزيد العمل على تدعيم الجانب التطوعي قصد مساندة مجهودات الحماية واعطاء الأولوية في الانتدابات وتعزيز التكوين القاعدي. كما دعوا إلى تخصيص جزء من هذا القرض لبعث فروع للحماية المدنية في بعض الجهات الداخلية على غرار قصور الساف ومدنين والكاف والقلعة الكبرى والصخيرة وإحداث نقاط تدخل على مستوى بعض الطرقات السيارة وتدعيم الوسائل والمعدات الخاصة بالإنقاذ ومجابهة الكوارث خاصة منها الحرائق في المناطق الفلاحية والغابات. كما أكدّوا على التنسيق مع الجهات المعنية قصد تهيئة المسالك الفلاحية لمزيد تسهيل تدخل الحماية في الضيعات والمناطق الفلاحية والغابات وفي المناطق الوعرة وتعزيز أسطول الحماية من خلال برمجة اقتناء طائرة لتسهيل التنقل والتدخل السريع.

وفي ردّه، بيّن المدير العام للديوان أن تدخل الحماية مجسّم على جميع المستويات المركزية والجهوية والمحلية مشددا على نُبل المهام الموكولة للسلك للاستجابة لطلبات المواطنين. واعتبر أنه رغم النقص في الإمكانيات المادية والبشرية تتمتع الحماية المدنية بسمعة طيبة على المستوى الإقليمي ويعتبر مركزا دوليا للتكوين وتم تصنيفه سنة 2022 كوحدة دولية للبحث والإنقاذ. وأفاد أن المبنى المزمع تمويله بمقتضى القرض يتكون من مركز للتصرف في طلبات النجدة وتعصير الرقمنة ووضع مركز وطني للتصرف أثناء الكوارث.

وتعرّض لكيفية توزيع الأعوان المنتمين للحماية المدنية على المستوى الجغرافي ليكون مرجع نظرهم قريبا من مناطقهم السكنية لتيسير عملية التدخل. وشدّد على أهمية دور المتطوعين في معاضدة مجهودات الحماية المدنية بحكم ضعف الانتدابات المبرمجة التي تبلغ حوالي 200 عونا سنويا.

وبالنسبة لتيسير تدخل الحماية المدنية في المسالك الفلاحية، أكد على أنّ هناك تنسيق في هذا الجانب مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية في إطار العمل الوقائي وتوفير المعدات اللازمة.

وأضاف أنّ هناك مراكز للمتطوعين تتولى التكوين مع الإشارة إلى أنّه يتم تكوين حوالي 20 عون في الغوص من ضمن الأعوان الذين يتم انتدابهم سنويا ويتم توزيعهم على المناطق الساحلية وحتى المناطق الداخلية باعتبار وأنّ هناك حوادث تتعلق بالآبار والأودية.

كما قدّم معطيات حول المقرات الموجودة جهويا والتي تبلغ 125 وحدة، واعتبر أنّ بعث وحدات الحماية المدنية يتم على أساس معطيات ومقاييس معينة. هذا ويتم توزيع الوسائل والتجهيزات في المناطق وكيفية تعزيزها من قبل لجنة جهوية.

وبخصوص مراحل إنجاز بعض المشاريع المتعلقة ببناء وحدات جديدة، أفاد أنّ وحدة الصخيرة في طور المصادقة على ملف طلبات العروض وستنطلق الأشغال في نهاية سنة 2025، هذا بالإضافة أنّه سيتم انشاء وحدة نموذجية خاصة بالمتطوعين في تطاوين. وبالنسبة لوحدة قصور الساف، أفاد أنها في طور انتظار قرار التخصيص.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مبلغ القرض تم تحديده بناء على دراسة جدوى ضبطت الاحتياجات التي يمكن تنفيذها فورا، مؤكدا أن هذا القرض مباشر ويتمتع بضمان الدولة معتبرا أن تنويع موارد الديوان سيمكنه من تمويل احتياجاته.

III.قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون باجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024

بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في

تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية، بمبلغ قدره خمسون مليون أورو (50.000.000)للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.